اقتصاد

السنة الحادية والاربعون العدد ١٢١٠٨ الخميس ١٢ رجب ١٤٢٠هـ الموافق ٢١ اكتوبر ١٩٩٩م

٦٠ مليار دولار لانشاء مشاريع صناعية خليجية

محمد غراية الشمراني (جدة)

تدرس دول الخليج العربية انشاء مشاريع صناعية وخدمات قدمتها اكثر من ٦٠ مليار دولار مما يجعل المنطقة مناسبة للاستثمارات المحلية والاجنبية.

تشمل هذه المشاريع البتروكيماويات والنفط والغاز والتكرير واتصالات الهواتي والمطارات والطرق والكهرباء.

وهناك فرصة للاستثمارات المحلية والاجنبية للمشاركة في هذه المشاريع.

وتخطط المملكة والكويت لاستثمار ١١ مليار دولار لكل منهما والامارات ٢٥ مليارا وسلطنة عمان ٨ مليارات وقطر ٧ مليارات دولار بالاضافة الى البحرين التي تعتزم صرف ١,٣ مليار دولار وتعتبر منطقة الخليج عامل جذب للاستثمارات.

١٧,٥ مليونا لتنقية مياه البكيرية ورياض الخبراء

واس (الرياض)

اوقع معالي وزير الزراعة والمياه الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن معمر عقد مشغل وصيانة محطة تنقية مياه البكيرية والخبراء ورياض الخبراء مع شركة سمه الجزيرة للمقاولات بقيمة تقدر باكثر من ١٧,٥ مليون ريال لمدة ثلاث سنوات.

يشمل العقد على ١٦ بئرا ارتوازية وتعلية الخلاطة التصحيحية لها ٣١,٨٠٠ متر مكعب في اليوم ويتم ضخ المياه النيجة بواسطة محطة الرفع العالي عبير خطين بخطوط ٤٥٠ الى ٥٠٠ مم الى الخبراء ورياض الخبراء والبكيرية على التوالي.

يأتي توقيع عقد التشغيل والصيانة للمحطة في اطار اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الامين بتوفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين والمقيمين على ارض المملكة

المختصون بالشئون العقارية منوهين لـ «عكاظ» بكلمة سمو ولي العهد:

ارتفاع متوقع في الطلب على العقار بعد السماح بتملك الاجانب

علي الدويحي -- حامد عمر العطاس (جدة)

□ توقع عدد من المختصين بالشئون العقارية ان يشهد سوق العقار بالمملكة انتعاشا مع صدور نظام تملك العقار لغير السعوديين.

وقالوا لـ «عكاظ» ان الكلمة الصافية التي القاها سمو ولي العهد امس الاول في المدينة المنورة والتي كشف سموه فيها النقاب عن هذا النظام قد تركت اثارها وانعكاساتها على السوق.

واضافوا ان السماح بتملك الاجانب للعقارات في المملكة سيؤدي الى انعاش السوق العقارية نتيجة الزيادة المتوقعة في الطلب على اراضي البناء مكتملة المرافق وكذلك الشقق والفلل السكنية.

اسلوب واقعي

واعتبر رجل الاعمال والمستثمر العقاري منصور الزامل اصدار نظام يسمح لغير السعوديين بتملك العقارات هو اسلوب واقعي قادر على تفعيل عملية العرض والطلب التي تحقق توازنا استراتيجيا في اي اقتصاد مؤكدا ان اي سوق يحتاج الى توفير المناخ الملائم له هذا ماتؤكده حكومتنا الرشيدة التي تسعى دائما الى تطبيق سياسة حاسمة للاصلاح الاقتصادي.

وتوقع الزامل ان يشهد سوق العقار انتعاشا مثيرا الى ان هذا النظام سيصله الى العلم خاصة وان هذا السوق شهد خلال السنوات الماضية ركودا ملحوظا الامر الذي لابد من تحسين مناخ الاستثمار فيه من خلال اتاحة كافة المعوقات التي تعترض تفعيله.

واضاف ان هذا سوف ينعش جميع الاسواق حيث يعد سوق العقار من ابرز المحاور الاقتصادية وانتعاشه يعني انتعاش الاسواق جميعا.

منصور الزامل

تحريك السوق

وقال رجل الاعمال والمستثمر العقاري سعد النفجان اننا امام عالم تقوده قوة متنامية التعقيد وبالغة الدقة في حسابات المصالح وماقاله ولي العهد حول اصدار نظام يسمح لغير السعوديين بتملك العقارات مامو الا سعي مشكور لحكومتنا الرشيدة بهدف تحقيق واقع اقتصادي متين يقوم على تعزيز دور القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع.

واشار النفجان الى قدرة قطاع العقار على تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني نحو التفاعل الايجابي مع تحولات العصر وايجابياته ، مؤكدا ان هذا المجال يعد مرتكزا مهما في اي مؤلف اقتصادي يهدف الى خلق اقتصاد مرن ومفتوح بصورة اساسية.

سعد النفجان

واضاف النفجان ان المستثمر الاجنبي يمكن له ان يمارس نشاطه بدون تعقيدات حيث يساعده على ذلك معرفة القيود النظامية والتشريعية التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي بمرونته التي تنظم عملية الاستثمار وتضمن الحقوق.

آفاق جديدة

وقال رجل الاعمال والمستثمر العقاري عبدالله البلوي ان الكلمة جاءت بمثابة المفتاح الذي سيفتح آفاقا جديدة لتنمية الاقتصاد الوطني وتفعيل الاستثمارات بما يتماشى مع الالفية الثالثة.

واضاف ان المملكة تنفرد بعدة ميزات مثل الثروات المعدنية والبترولية والامكانات الضخمة المالية والاستقرار الاقتصادي والسياسي وغير ذلك من المزايا التي تعطي دوعا من الامان للمستثمر الاجنبي.

ويعتقد ان الحج والعمرة من المؤشرات الايجابية لسوق العقاري في المملكة التي ستساهم لا محالة في تفعيل هذا السوق الذي يلعب فيه عامل العرض والطلب دورا مهما في تفعيله وجعله قناة ايجابية تصب في الاقتصاد الوطني

تفاعل مدروس

وقال رجل الاعمال والمستثمر العقاري محمد احمد القحطاني ان هذا القرار بالاشك سيساهم في انعاش سوق العقار وتقله من التفاعل التقليدي الى التفاعل المدروس الذي سيجعل عالد الاموال الاجنبية تدور داخل بيئة اقتصادية من الصعب نقلها الى بيئة اقتصادية اخرى.

وقال القحطاني ان سوق العقار من اكبر الاسواق التجارية في المنطقة واي استثمار في هذا المجال يعني تعزيزه لاقتصاد الوطني مشيرا الى ان وجود المقدسات الاسلامية ستساهم في جذب كثير من المسلمين للاستثمار العقاري في المملكة الى جانب ان المملكة من اوائل الدول التي تتمتع باستقرار وهذا هو اول عامل يبحث عنه المستثمر الاجنبي.

وتوقع ان يشهد سوق العقار تفاعلا وانتعاشا خلال المرحلة القادمة خاصة وان الخيارات والبدائل قادرة على حفظ التوازن الاستراتيجي.

واضاف ان القطاع الخاص يملك الامكانات والقدرات التي تؤهله للتفاعل مع هذه المتغيرات والتطورات العالمية التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

السوق بحاجة لتطوير

وقال رجل الاعمال والمستثمر العقاري خالد الضبيعي ان سوق العقار بحاجة الى تطوير لمواكبة التطورات الاخرى وامامنا النظام الا تاكيد لرغبة الصادقة لدى حكومتنا الرشيدة في توفير كل مامن شانه رفع السيل المعيشية لابناء هذا الوطن العظيم، التي لا تالو جهدا في ازالة النواحي الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق مع عقيدتنا وقيمنا واخلاقنا.

فهم للواقع

عبدالمعطي السلمي

□ ان النظرة المتأملة لما يجري من حولنا تفيد ان هناك تحولا مايجري في العالم، وهذا التحول يفرض علينا المزيد من التحديات امام فرص التنمية، وحينما اكد سمو ولي العهد مساء امس الاول ان سياسة التخصيص خيار استراتيجي يقوم على تعزيز دور القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع وحينما جاء هذا الفهم الواقعي من تحولات حولنا انعكست علينا في الداخل، فقد ادركت قيادتنا الرشيدة فهم هذا التحول وتحركت للاستفادة من الفرص المتاحة لنا والتي شجعت الشريك الاجنبي في الاستثمار العائد بفوائده على المجتمع والاقتصاد الوطني، ولقد ادرك صانع القرار ان هذه الاستفادة تستدعي الكثير من التحسينات التي ستعكس على مناخ الاستثمار المحلي فقرر ازالة معوقات التنمية الاستثمارية وتنظيم دور الدولة بكل اهمية من خلال تنمية الموارد وتحفيز الاستثمار، مما يؤكد على نهج واضح مستمد من الواقع الذي لا يمس شريعتنا السمحة ومنهاجنا الواضح في تنمية المجتمع وكل مايوفر له فرص النجاح التي تؤهله لدخول الالفية الثالثة بكل اقتدار وقوة.

ان مواجهة تحديات التنمية وتلبية استحقاقاتها تتطلب تعاونا مخلصا من القطاع الخاص هدفه الاول خدمة المصلحة العامة، كما تتطلب هذه التحديات جهدا ايجابيا من القطاع الخاص وجذب استثماراته الخارجية وتوظيفها في الداخل لتؤدي دورها التنموي والاستثماري.

حول مضامين كلمة سمو ولي العهد:

الدخول للالفية الثالثة باقتصاد قادر على التفاعل مع كافة التحولات

كتب: خالد طه

□ تحن مقبلون على الالفية الثالثة وعالمنا يموج بمتغيرات وارهاصات وتحديات شتى منها مامو مسفلول ومقبول ومنها مامو غريب وربما غير منطقي.

ولمواجهة تلك المتغيرات والتحديات .. ولتمكن من الدخول في الالفية القادمة باقدام ثابتة وراسخة وبما ان التحدي القادم تحد اقتصادي بالدرجة الاولى.. بل والثانية والثالثة ايضا.. فان من المفروغ منه ان تكون اقتصاديات الدول قادرة على التفاعل الايجابي مع تلك التحولات والتحديات ومتوافقة مع متطلبات المرحلة الامر الذي يفرض اعادة النظر في عدد من السياسات الاقتصادية من جهة ادخال الاساليب الواقعية التي يمكنها تفعيل الخيارات والبدائل التي تحفظ التوازن الاستراتيجي امام هذا العالم الذي تقوده حسابات المصالح بشكل بالغ التعقيد..

وعندما تحدث صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته الصافية التي القاها مساء امس في المدينة المنورة كان ابده الله يضع اصبعه على تلك الاشكالات ويشير الى عدد من الاجراءات التي ستتخذ للوصول الى تلك الاساليب الواقعية التي من شانها توسيع الواقع الاقتصادي وتقويته وجعله عدالة لا تهزم كل تلك التحديات المقبلة.. ويمكننا ان نلخص تلك الاجراءات فيما يلي:

□ الاخذ بسياسة التخصيص التي تعتبر خيارا استراتيجيا لتشكيل واقع اقتصادي صلب يقوم على تعزيز دور القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع.

□ توسيع القاعدة الاقتصادية.. وتنويع مصادر الدخل

□ تعزيز دور القطاع الاهلي في المشاركة بعملية التنمية

□ تحسين مناخ الاستثمار المحلي بازالة معوقاته

□ تحفيز الاستثمار الاجنبي وازالة معوقاته

□ اعادة النظر في نظام الكفيل ليكون متوافقا مع متطلبات المرحلة.

□ نظام تملك العقار لغير السعوديين بشكل يكون مليبا ومحققا لمتطلبات السوق الداخلية

هذه المضامين والاجراءات تعني ان هناك ادراكا كاملا لمعطيات هذا العصر.. وتعني ان القيادة الرشيدة لهذا البلد المعطاء تسعى بدون كلل ولا ملل لاعداد وتجهيز المملكة للدخول في الالفية الثالثة بكل قوة وثبات وروسوخ..

وبمراجعة للسياسات الاقتصادية التي بدا تنفيذها منذ وقت نجد انها جاءت على النحو التالي:

□ اعتماد التخصيص كخيار استراتيجي اعتمدته الدولة لتشكيل واقع اقتصادي صلب يقوم على تعزيز دور القطاع الخاص ومبادراته في تلبية احتياجات المجتمع واعتبارها كمرتكز رئيسي في التنمية يعتمد بشكل مباشر على حيوية القطاع الخاص ورفع الكفاءة التشغيلية للاصول الانتاجية من خلال الاهتمام ببرامج الصيانة والتشغيل وبناء قاعدة وطنية قادرة على استيعاب التقنية وتطويرها.

□ وضع النظم لدخول الاستثمارات الاجنبية للبلاد والتي سيكون لها دور مميز في مسيرة التنمية الاقتصادية بالتكامل مع الاستثمار المحلي الامر الذي يعكس الادراك الكامل لدى القيادة الرشيدة للتحولات الكبيرة التي حدثت في هياكل الاقتصاد العالمي والتي سيبقها تغيير في الاتجاهات والمفاهيم والانتقال من نظرة مشوبة بالتكثير من الحذر والريبة للاستثمارات الاجنبية خاصة من جانب الدول النامية التي تسابق نحو جذبها واستقطابها.. ولاتبات الاهمية القصوى لهذه المسالة لمصلحة اقتصادنا الوطني فقد جاء العمل على انشاء الهيئة العامة للاستثمار لتعمل على توفير الآلية الفعالة والعملية لتحفيز الاستثمار من خلال مؤسسة واحدة وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر من خلال انشاء مركز الخدمة الشاملة الذي يضم مكاتب اتصال لجميع الدوائر الحكومية من شانه تسهيل كافة الاجراءات للمستثمرين ذلك بالاضافة الى المزايا التي منحها نظام استثمار رأس المال الاجنبي والتي تعمل على جذب وتشجيع الاستثمار.

□ صدور الامر الكريم بتكوين المجلس الاقتصادي الاعلى الذي يختص ببلورة السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاقتصاد الوطني ودراسة الاطار العام لخطط التنمية والسياسة التجارية على الصعيدين المحلي والدولي ومن امر الاعمال الموكلة للمجلس تمكين القطاع الخاص من الدخول في مرحلة تخصيص مؤسسات الدولة وفق مانقتضيه المصلحة العامة.

□ الاهتمام الكبير بالتجارة الخارجية التي تمثل اهمية كبيرة في اقتصاد المملكة والتي تشكل حوالي ٤٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الامر الذي يعكس مدى اندماج الاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي.

□ الجهود المبذولة على قدم وساق لتطوير القطاع الصناعي واعداده كقاعدة اساسية لسياسات تنويع القاعدة الاقتصادية التي كانت الهدف الاساسي خلال كل الخطط التنموية خلال السنوات الماضية لتقليل الاعتماد الكامل على عائدات البترول بطريقة منظمة ومنهجية والتي بدأت تؤتي ثمارها رغم الانخفاض المستمر في اسعار البترول.

وجاءت كلمة سمو ولي العهد رعاه الله لتؤكد هذه السياسات.. ولتؤكد ان بلادنا مقبلة على تثبيت القاعدة الاقتصادية وتعتينها وترسيخها لتتمكن من الدخول بثبات كامل واقتصاد قوي وفعال الى العصر القادم باقتصاد ذي قاعدة صلبة لا يمكن ان يهتز بفعل التقلبات والمتغيرات الاقتصادية التي تجري في عالمنا اليوم او غدا او بعد غد.

الاقتصاديون العرب والاجانب لـ «عكاظ»:

الخصخصة واعادة النظر في الكفيل خطوات جريئة لمواجهة تحديات القرن القادم

محمد المداح (واشنطن) سيف الدين الحافظ (دمشق) زياد عيتاني (بيروت)

□ نوه عدد من الاقتصاديين العرب والاجانب بالمضامين الايجابية التي اشتملت عليها كلمة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المدينة المنورة امس الاول.

وقالوا لـ «عكاظ» ان مااقاله سموه عن اعتبار التخصيص خيارا استراتيجيا للمملكة واعادة النظر في نظام الكفيل واسماح بتملك الاجانب العقار في المملكة يعد خطوات جريئة تمكن المملكة من مواجهة تحديات القرن القادم بثقة واقتدار.

في البداية يقول البروفسور الامريكي المصري الاصل الدكتور ابراهيم عويس احد الاقتصاديين الامريكيين المعروفين على الساحة الاكاديمية واستاذ الاقتصاد بجامعتي هارفارد وجورج تاون كبرى جامعات الولايات المتحدة.

ان تحديات القرن القادم ومتطلبات الاعتماد الاساسي في منطقة الخليج على البترول والفقد المتزايد لان يستمر على هذا المنوال ولابد من تغيير الظروف المحيطة بحيث تقوم الدولة بتغيير اوضاعها الاقتصادية على نفس منوال مقاسات بعد الدول الاخرى واستفادت من التجارب في ممارستها النظام المختلطة.. فتحديات القرن الحادي والعشرين لمنطقة الخليج العربي تحتم خطوات جديدة وجريئة كما تحتم ايضا الاستفادة من الماوالبادسات التي حدثت في اواخر هذا القرن.. فتجد ان اعتماد منطقة الخليج في اقتصاداتها على سلعة واحدة وهي النفط مثل هذا الاعتماد الاكبر على سلعة البترول له معنى.. كما ان له ثمنا واحدا فاذا ماارتفعت اسعار النفط .. اندفا ما انخفضت اسعار النفط فهذا الانخفاض يمكن ان يعمل مشاكل كثيرة بالنسبة لبلدان المنطقة مثل المملكة والكويت ومنطقة الخليج بصفة عامة التي تعتمد اعتمادا أكبر على النفط في اقتصاداتها.

ويضيف البروفسور عويس فيقول : مثلا نجد ان سمو ولي العهد عندما يتكلم عن نفس النظام الضرائبي، فنحن الحكم ان ينظر اليها بنظرة ايجابية .. تقديري لهذا الموضوع انه يعتبر خطوة في الاساس النظام الضرائبي في المملكة يحمينا ان المملكة تستطيع مواجهة الظروف الاقتصادية القادمة على اساس اعتمادها على موارد اخرى غير موارد النفط .. ولقد اشرت وانا موجود في منطقة الخليج العربي والتي عدت منها للتو . اشرت الى ان تحديات القرن الحادي والعشرين تحتم فعلا ارساء نظام ضرائبي بحيث تصبح الدول الخليجية كما تحتمه الدول المتحدة على هذا العصر للانفاق العام والانفاق على الاستثمارات والخدمات مثل صيانة الطرق وصيانة الخوري وصيانة الطرق وصيانة المنشآت الكثيرة التي اقيمت بعد زيادة اسعار النفط زيادة كبيرة في سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٤ .. ولابد من موازنة زيادة الانفاق مع زيادة عدد السكان وتزايد متطلباتهم .. وبالتالي فان المعطيات الدولية الكبيرة ومعطيات السوق تحتم ان نعتمد تلك الدول على مصدر آخر غير مصدر النفط.

اما بالنسبة لنظم نظام ضرائبي جديد على رؤوس الاموال الاجنبية فذلك يأتي من كون ان رؤوس الاموال الاجنبية مكتسبة الربح والاستقرار ولا تطرح مبالغ نظام ضرائبية لانها تلاحظ مثلا ان هناك استثمارات في الولايات المتحدة كما وان هناك ضرائب في الولايات المتحدة ايضا . وفي جنوب شرق اسيا نجد انه هناك جدا كبيرا جدا لرؤوس الأموال وبالتالي فهذه الضرائب في تلك البلاد . المهم ان تكون مناقشة طريح والاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي موجودة . لسلك اقامة ضرائب على رؤوس اموال الاجنبية من الممكن ان يكون لها تأثير بسيط في المدة الاولى ولكن لا نعتقد انه سيكون لها اي تأثير كبير على بلاد الدول . بل على العكس من ذلك جدا ان تحتاب فرص ضرائب على رؤوس الأموال الاجنبية مثل هذه الاموال الاستثمارية على اعتبار ان الدولة ستعتمد على مصدر آخر غير مصدر النفط في تمويل اقتصادياتها.

ويسؤل البروفسور ابراهيم عويس عما سوف يترك هذا التوجه من جانب سمو ولي العهد من تغيير وتخصيصات على الاقتصاد السعودي من خلال وجود ضرائب ودخل جديد مثلا على مشتريات مواد البيئة وعلى صيانة الاصول الوطنية لها وعلى مدة الاقتصاد القومي وعلى موارد التنمية . فهل هناك انعكاسات اخرى على الاقتصاد وبحيث ان تشارك مثل هذه الموارد في التنمية جدا اذ من جنب مع باقي الاستثمارات الاخرى يجيب البروفسور عويس فيقول : لاشك في ذلك لان الحكومة في الانفاق العام لا يقوى على انفاق كبير جدا مالم يمول ذلك انفاقا عاما بالنسبة للدخل الوطني في المملكة وفي غيرها من منطقة الخليج . واذا فان زيادة في الايرادات العامة سيمثل جزء منها على المشروعات الخاصة بالصيانة وانما سيفتق على مشروعات ضخمة لانه كانت هناك مشروعات جديدة عندما انخفضت اسعار النفط . وحينما رأت تلك الدول الصورة التي وجدت نفسها عليها في آخر الامر بان هناك عجزا كبيرا في ميزانية الدولة والتي تتطلب قروضا او تطلب ترشيدا في الانفاق او تقليله . كل هذا من الممكن ان يكون على حساب النمو الاقتصادي مالم تكن هناك موارد اخرى اي موارد تزيد مع زيادة الاستثمارات.

ويضيف الدكتور ابراهيم عويس فيقول : من الممكن ان تكون هناك بادرة لانشاء نظام ضرائبي كامل شامل يحميه ان المواطن السعودي يشارك في الانفاق العام لكي مواطن في دولة تنمية وتنمية الحضارية سيكون لها تأثير ايجابي ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن ايضا تأثير نفسي وشعور بالانتماء الكبير للدولة والمشاركة في الانفاق العام فيها.

أما بالنسبة لاعادة النظر في نظام الكفيل فيقول البروفسور عويس : هذا يتوقف على ماهو ذلك التعديل لانه لاشك ان هذه الظروف الجديدة تحتم دراسة ماحدث في الماضي بالنسبة لنظام الكفيل وان اي تغيير سينبع من التجربة التي حدثت في الماضي والمفروض ان ينظر الى اي نظام من النظم التي كانت قائمة على اعتبار ان هذه النظم غير مستمرة وانها لا بد ان تتغير حسب الظروف وحسب الحاجة وحسب الدراسة التي يقوم بها المسئولون بعد تلمسها والتوصية بتعديلها حالما وجد ذلك.

وفي دمشق قال الدكتور راتب الشلاح رئيس الغرفة التجارية السورية : تعتبر المملكة العربية السعودية احدى اهم دول العالم اقتصاديا بما حباها الله من ثروات باطنية ضخمة والتي ساهمت كثيرا وبشكل اساسي في بناء وتطور الكثير من الدول الاقتصادية الهامة الصناعية منها والتجارية، وتسعدنا بناء على ذلك بدور اقتصادي مؤثر وفعال على الساحتين الاقليمية والدولية، وبالمقابل فهي تتأثر بشكل او باخر بما يعتري اقتصادات تلك الدول بشكل عام كما انها ايسمت بمعاني عما يحدث في الساحة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن ولاسيما في ظل ما يشهده من تطورات واقتصادات الكثير من الدول التي شهدت ثورات اقتصادية عنيفة ربما مدوية في بعض الاحيان والتي تحاول الآن اعادة ترتيب بيتها الاقتصادي لمواجهة التحديات المتوقعة في ظل النظام العالمي الجديد والمضطرب.

للمملكة كغيرها من دول الخليج الحربي تأثرت بتلك التهورات العالمية اضافة لما استلزمته منها حرب الخليج ودمتي اسعار النفط الذي ادى الى انخفاض مستوى الدخل الوطني وتأثيره المباشر على مسيرة التنمية الصناعية والتجارية لتلك الدول.

وبعد تأخر وانطلاقا من الواقع فان المملكة الريادي اعلنت وعلى لسان صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز في الثقة الخارجية التي عقدت مؤخرا نهجا اقتصاديا جديدا لا يعتمد فيه وبشكل اساسي على الثروات النظفية في مسيرة البناء والتطور الاقتصادي، بل يعتمد على قدرات ذاتية اخرى لا تقل اهمية عن النفط.

فالسعودية التي كان من اولى اهدافها شراء اسهاي كل المواطنين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنظيم دور الحماية الشرعية وتقليل الاستهلاك ، مماسي الا اعلنة لذلك اعتماد على الذات ورفع للحالة الاقتصادية التي تنهدها البلاد الآن.

اما الاجراءات التي اعلن عنها صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الآن. الا استكمال وتوسيع لذلك النهج الذي اختطه المملكة لتطوير بالاقتصاد الوطني، والذي يفتح آفاقا كبيرة امام المستثمرين السعوديين وغير السعوديين للعمل بحرية اكبر وفق تشريعات ناظمة تساهم من خلال مشاريعها على تحسين الوضع الاقتصادي وتخطو مردودا جاذبا لكل الاطراف الساعية في تلك المشاريع والتي تتعلق ايجابا في المحصلة العامة على الاقتصاد السعودي وبالتالي على الوضع الاجتماعي للمواطن السعودي الذي تسعى حكومة خادم الحرمين الشريفين وبكل للسبيل لان يعيش بسلام ورخاء وسعادة.

خطوة شجاعة

أكد الخبراء والمراقبون في لبنان ان النظام الضرائبي الجديد الذي اعلن عنه صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني من شانه ان يؤمن دخلا مستمرا للخزينة السعودية وساعد على تخفيض العجز في ضرائب الرأس الذي ينعكس ايجابا على الاقتصاد السعودية.

المحلل الاقتصادي ليلى بلتوغي قال معلقا : انقذ ان هذا النظام الضرائبي الجديد يعتبر خطوة شجاعة من جانبها ان تجعل الاقتصاد السعودي ينشط من مواكبة التطور والتحديث وبالتالي فان الاقتصاد السعودي سوف يسهل الامر على المستثمرين العرب والاجانب وعلى استثمارأتهم كما ان هكذا نظاما ضرائبيا سوف يؤمل المملكة لدخول الدخل الجديد كسوق استثمار ناجح لكل رجال الاعمال بخاصة مع امتلاكها لسوق تسويقي كبير جو الاول في الخليج او بل ثانيا من اسوق الاستهلاكي في مصر.

واحد رد هو عادل البحول الى اقتصاد متماسك غير كل جوانبه.

قراءة صحيحة للقرن القادم

الخبير الاقتصادي الوزير السابق الياس سابا قال معقبا : عندك قراءة اقتصادية صحيحة مالك بالحالة الضرائبية لمقبلين من قبل قادة الاقتصاد السعودي على مسيرة الانفتاح الاقتصادي والمالي للاسواق العالمية وانه كان يصبح لا محالة حالة من حالات الانحسار الاقتصادي عبر هكذا نظام اقتصادي المملكة سيتواجب الالفية الثالثة اقتصاديا عبر الانفتاح على المستثمرين الذين سيصبحون في النظام الضرائبي اسمة مميزة لاستثمار المستثمر يبحث عن الاسواق التي تقدم التسهيلات لاستثماراته وما اعلنه سمو الامير عبدالله من شانه ان يجعل السوق السعودي مرغوبا به من قبل المستثمرين.

النائب في البرلمان خالد صحب عضو لجنة الاقتصاد التي تعالج قانون الدخل التي ستناولها هذا النظام الضرائبي تؤكد على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تسلكها المملكة وهي سياسة من شانها ان تؤمل الاقتصاد السعودي على مجاراة الاقتصاد العالمي كما تمكن المستثمر من الاندماج في الاستثمار في المملكة بخاصة ان كل عوامل الاستثمار وعبر هذا النظام الضرائبي باتت مؤمنة . فهذا الضغط الضريبي بدوا بعد يوم واحد يوما تعلقه رؤية مستقبلية وانها تعني مايتنظم العالم من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

المسئولون ورجال الاعمال لـ «عكاظ»:

طفرة متوقعة في جذب رؤوس الاموال الاجنبية بعد تهيئة المناخ الاستثماري

سفر المازني - نايف البقمي (الدمام) فيصل اليامي (الجبيل) محمد الغامدي (الرياض) حسن نايف الشريف (المدينة المنورة)

الحصين — الرحيلي — الشريف — عبدالغني

□ لقيت الكلمة الصافية التي القاها سمو ولي العهد ترحيبا شديدا في اوساط المستثمرين والقطاع الخاص حيث توقع الحديد من المعنيين بشئون الاستثمار ان تشهد المملكة طفرة في كم وكيف الاستثمارات الاجنبية بها بعد صدور نظام استثمار رأس المال الاجنبي الجديد.

وقال هؤلاء المختصون ان سمو ولي العهد قررت في كلمته الصافية على العمل على تحسين مناخ الاستثمار المحلي وذلك بازالة المعوقات التي تحول دون تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار داخل الوطن وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل الايجابي مع تحولات العصر وتحدياته.

وتوقعوا ان مكانة بحرص سموه الكريم على ضرورة تحفيز رأس المال الاجنبي على الاستثمار بالمملكة في مختلف المجالات بما يكفل تنويع موارد الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الانتاجية وتطويره باستمرار لتنويعا مكانته المرموقة على خارطة الاستثمار العالمي رجل الاعمال سعد العسول قال لـ «عكاظ» ان اشراء العديد من الابواب امام المستثمرين الاجانب للاستثمار بالداخل وكذلك حسب رؤوس الاموال الاجنبية وتطويرها وازالة المعوقات التي تحول دون تدفقها اثر في غاية الاهمية حيث تساهم هذه الاستثمارات في اقامة العديد من المشاريع وايجاد فرص عمل للمواطنين وتمزيد من تنويع الاقتصاد.

وتوقع رجل الاعمال محمد احمد السائح ان تؤدي هذه الاجراءات والانظمة المتوقع صدورها الى تنشيط الاقتصاد ورفع موارد مالية كبيرة في الاقتصاد الوطني مما قيأت في الدورة الاقتصادية للبلاد الامر الذي سيتعكس في الانفاق لمصالح المواطن.

اما بخصوص تملك الاجانب لهم من اهم النقاط في النظام المزمع اصداره حيث سمحت لهم بتملك العقار في الدولة ان تخرجها العملة الوافدة سنويا خارج الوطن والقانون فان عملية التنمية فقد جاء الوقت الذي يلزم ان يشارك المواطن الدولة في حمل بعض اعبائها واصبح للمواطن خبرات وامكانات سحب الاستفادة منها كما ان نظام تملك العقار لغير السعوديين جيد وسيشعد حركة البيع والشراء والتاجير وسوف يحفظ نزف الاموال التي يبعث بها المغتربون دولة لعدة تحكمهم من استثمارها مثلا مما سيلبي ويحقق متطلبات السوق

سنويا وكذلك بيع العقار او شرائه كما اعرب عدد من الاقتصاديين ورجال الاعمال والمستثمرين ورؤساء الشركات بمدينة الجبيل الصناعية عن ارتياحهم الكبير للكلمة الصافية التي القاها سمو ولي العهد رعاه الله امس الاول لذلك واعلنه خلال رعايته افتتاح مشروعات الخفر في المدينة المنورة ونوهوا جميعا بأهمية الكلمة ومضامينها السامية المفركة على اسس اقتصادية قوية.

وقدر كرم الفدحدون لـ «عكاظ» بهذه المناسبة على عدة محاور تضمنتها كلمة سموه الكريمة كالتالي:

الخصخصة كخيار استراتيجي، توسيع القاعدة الاقتصادية، تنويع مصادر الدخل، تعزيز دور القطاع الاهلي في المشاركة في عملية التنمية، نظام تملك العقار لغير السعوديين وكيف سيكون مليبا ومحققا لمتطلبات السوق، النظام الضريبي لرأس المال الاجنبي.

وقال رئيس شركة شبرة الجبيل الصناعية المهندس فوزي صالح الزامل ان كلمة سمو ولي العهد شاملة وملبية لحاجة رجل الشارع والصناعي والتاجر وكل ما اتى فيها جيد فبالنسبة للخصخصة فهي خطوة اولى نحو الخدمة والاداء المتميز علاوة على انها تؤفر للدولة مسؤولة تقدمه كبيرة وقد اثبتت جدواها في الدول المتقدمة ولاشك ان الاعتماد على مصدر واحد للدخل اثبت انه يضع الوطن تحت رحمة مذبذب الاسعار ولابد من تنويع مصادر الدخل والاقتصاد بالصناعة والتجارة وكذلك الزراعة والسياحة والقطاع الاهلي دور مهم في عملية التنمية فقد جاء الوقت الذي يلزم ان يشارك المواطن الدولة في حمل بعض اعبائها واصبح للمواطن خبرات وامكانات سحب الاستفادة منها كما ان نظام تملك العقار لغير السعوديين جيد وسيشعد حركة البيع والشراء والتاجير وسوف يحفظ نزف الاموال التي يبعث بها المغتربون دولة لعدة تحكمهم من استثمارها مثلا مما سيلبي ويحقق متطلبات السوق

وقال رجل الاعمال وعضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية سابقا مطلق بن حمد الثبتا ان ماجاء في كلمة سمو ولي العهد في الحفل الذي اقامه اهالي المدينة المنورة تشديد على دفع المسيرة التنموية للمملكة وتوسيع القاعدة الصناعية وعن تمليك العقار لغير السعوديين قال الثبتا ان ذلك اثر كبير الاقتصادي بالنسبة لرؤوس الاموال الوطنية حملت العديد من المضامين الهامة.

فاشاد معالي المهندس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحصين امين المدينة المنورة الى ان سموه حفز الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية على المجيء الى المملكة والاستثمار بها.

وقال عبدالرحمن بن مهل الرحيلي رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة ان توسيع دائرة الخصخصة من شانها حفز المبادرات الفردية للمواطنين ومشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.

وقال عصام باسام حمد الله نائب رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة ان كلمة سمو ولي العهد حملت العديد من الخطوات التي تساعد على تسهيل مناخ الاستثمار في هذه البلاد وجذب العديد من رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار بالداخل فضلا عن ازاحة المعوقات امام الاستثمار الوطني من جانبه قال محمد عبدالله الشريف مساعد امين عام الغرفة التجارية الصناعية بجدة ان حكومتنا الرشيدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين تحرص على تذبه وتشويع مصادر الدخل الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص ولفساح الدخل امامه لمزيد من المشاركة في عملية التنمية اضافة الى انعاش السوق العقاري.

وقال رجل الاعمال عبدالغني حسين احمد ان كلمة سمو ولي العهد اتت في وقت يشهد العالم فيه متغيرات اقتصادية متنوعة ومختلفة عاشرا الى ان الكلمة فتحت افاقا جديدة وركائز اساسية جديدة لنهج اقتصادي متين وفعال وخاصة فيما يتعلق بنظام استثمار رأس المال الاجنبي والسماح للاجانب بتملك العقار.